السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي: من الوساطة إلى التدخل

أدوار متغيرة، أهداف ثابتة

أ. العابد شعيب

أستاذ باحث، جامعة الجزائر3

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوعا من موضوعات السياسية الخارجية، وبشكل مختلف عن الأدبيات التقليدية في السياسة الخارجية التي حاولت فهم وتفسير سلوك الدول الكبرى، فإن هذه الدراسة سلطت الضوء على جانب من جوانب السياسية الخارجية للدول الصغرى، وأسلوب استجابتها للمتغيرات الخارجية، ويتعلق الموضوع بشكل خاص بسلوك السياسة الخارجية للدولة القطرية اتجاه التغيرات الجديدة التي عصفت بالمنطقة العربية، محاولة فهم وتفسير أسباب التحول في الدور القطري من دور الوسيط الذي حاولت من خلاله تسويق نفسها على أنها صانع السلام الإقليمي الذي يبحث عن الاستقرار في المنطقة، إلى دور المتدخل الذي حاولت من خلاله دفع الحراك السياسي نحو الأمام وتشجيع التغيير. ومن أجل فهم أعمق للسياسية الخارجية القطرية، حاولت الدراسة تتبع مسار سلوكها الخارجي، لتحدد أهم سماتها ومصادرها التي مكنت قطر لعب هذه الأدوار المختلفة، لتربطها بالأهداف الثابتة التي وضعتها الدولة الصغيرة في ظل منطق استراتيجية البقاء. وتخلص الدراسة في النهاية إلى أن المتغير في السياسة الخارجية القطرية هي مجموع الأدوار التي تحاول القيام بها من أجل تحقيق الأهداف الثابتة التي تعكس سعيها من أجل تحقيق أمنها القومي، معتمدة في ذلك على محدداتها الداخلية وبناء شبكة تحالفات خارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الدور، الوساطة، التدخل.

Abstract:

This study deals with a subject of foreign policy different from the traditional literaturs, it tries to understand and explain major countries behavior and hightlights one aspect of the small states foreign policy, and its method to response to external variables. this subject is about Qatari foreign policy behavior toward the new changes that swept the arabian region. trying to understand and explain the reasons of its external behavior chift, especially under the political movement in the arab region, so this study tries to identify the most important characteristics and sources that have enable Qatar to play this multiple roles to link it with fixed targets set by the small state under the logic of survival strategy.this study. The study concludes that Qatar foreign policy played multiple roles, trying to adapt tools and different methodes, but what is fixed in the foreign policy is the goal, in order to achieve its national security, relying on its internal determinants and build a connection of foreign alliances.

مقدمة :

أثار السلوك الخارجي لدولة قطر في السنوات الأخيرة العديد من الأسئلة، وفرض الكثير من الإشكاليات التي تستوجب الدراسة ومحاولة الفهم. فمن النادر أن تنخرط دولة صغيرة بشكل مكثف في عالم يتميز بالفوضى، مثلما فعلت قطر، أو تعمل على التدخل في شؤون دول أخرى، بما يوحي أنها تقوم بدور أكبر من وزنها الحقيقي. فمنذ مطلع سنة 2000 كثفت قطر جهودها الدبلوماسية، ولعبت دور الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية، محاولة تسويق نفسها كصانع سلام إقليمي، ومع بداية موجة التغيير التي عصفت بالمنطقة العربية سنة 2011، تغير دور السياسة الخارجية القطرية بشكل سريع يوحي بالتناقض، وبدأ ينكشف الدور القطري شيئا فشيئا كلما اتسعت رقعة الحراك السياسي والإجتماعي. وما يثير الجدل حول السياسة الخارجية القطرية، أنه ومنذ منتصف التسعينيات إلى غاية اليوم، تعددت أدوار السياسة الخارجية، فمن دور الوسيط، إلى صانع السلام الإقليمي الذي يقع على عاقته مسؤولية مثالية تتعلق بدعم وإرساء السلام الخارجي، إلى دور المتطلع للهيمنة الإقليمية في ظل ما يسمى بـ"الربيع العربي". ومن هنا تبرز المشكلة البحثية لهذه الدراسة وهي:**كيف يمكن فهم وتفسير التغير في السلوك الخارجي القطري من دور الوساطة إلى التدخل في ظل موجة الحراك السياسي والإجتماعي الذي عصف بالمنطقة العربية؟**

وللإجابة على هذه المشكلة البحثية، فإن هذه الدراسة تتبنى فرضية أساسية، وهي أن قطر باعتبارها دولة صغيرة الحجم والسكان، فهي تتبنى هدفا ثابتا في سياستها الخارجية، ويتمثل في محاولة ضمان بقائها والحفاظ على أمنها القومي، ومن أجل تحقيق ذلك، فهي تكيف الاستراتيجيات،الأدوات، والمنهج المتبع في سياستها الخارجية.

ومن أجل محاولة تقديم فهم دقيق وتفسير واضح للسياسة الخارجية القطرية وتغير أدوارها، تبنت هذه الدراسة اقتراب الدور الذي يسلط الضوء على الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وينطلق هذا الإقتراب أساسا من مصادر الدور، وإدراك الدور، وآداء الدور.

أولا: سمات ومصادر السياسة الخارجية القطرية

1- سمات السياسة الخارجية القطرية

من أجل فهم وتفسير أعمق للسلوك الخارجي للدولة القطرية يجب رصد أهم سمات سياستها الخارجية، ويكون ذلك بالتتبع الزمني لدورها الخارجي، وقد ركزت هذه الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى يومنا الحالي، ويمكن تحديد ثلاثة سمات رئيسية وهي :

البراغماتية

يجمع معظم الباحثين الذين حاولوا فهم ودراسة السلوك الخارجي للدولة القطرية، بأن السياسة الخارجية القطرية مستوحاة وبشكل أساسي من البراغماتية، وقد لعب هذا المبدأ دورا رئيسيا في توجيه سياستها الخارجية، وتعتبر البراغماتية في الحقيقة سمة أساسية تتميز بها السياسة الخارجية القطرية، وهي تعكس التقييم الدقيق لمصالح الدولة، بعيدا عن التأثيرات الأيديولوجية لاسيما داخل الدول التي تشهد حراكا سياسيا واجتماعيا، وهي تخضع لحسابات الربح والخسارة، كما ترتبط البراغماتية بدراسة ميزان القوى الإقليمي والدولي، ومحاولة استشراف اتجاهاته وتحديد موقع الدور القطري ووزنها ضمنه.

و تتجلى هذه السمة من جهة و بشكل واضح في فصلها التام بين أيديولوجيتها السلفية ومذهبها الحنبلي الذي يقضي بعدم الخروج عن الحاكم، وبين تقييم مصالحها في الدول المعنية، ودعم حركات المناهضة فيها. ومن جهة أخرى يتضح من خلال سعيها للحفاظ على الاستقرار الداخلي، والإستعمال الممنهج لعناصر القوة، وتغطية الهشاشة الجيوسياسية، ولعب دور طموح على المستوى الإقليمي تهدف من خلاله إلى تعظيم مكاسبها. لذلك فإن الإطار الإستراتيجي الإقليمي وفقا للبراغماتية القطرية يسعى إلى وضع التوازن بين القوى الإقليمية، بما يسمح لها بفك القيود الإقليمية والزيادة في المناورة وهامش الحركة، بدعمها القوى الصاعدة في البلدان التي تشهد التغير السياسي والإجتماعي، مع الأخذ بعين الإعتبار عدم استفزاز جارتها إيران وبعض الدول الخليجية (Abdullah 2014, p.5).

التكيف والمرونة

ما يميز السياسة الخارجية القطرية هو كيفية الإستجابة للقيود والفرص التي تفرضها أو توفرها البيئة الإقليمية أو الدولية، الأمر الذي يكشف عن مبدأ التكيف والمرونة الذي يحكمها. وما يجعل السياسة الخارجية القطرية مرنة وسريعة التكيف، هي المركزية الشديدة المتعلقة بقرارات السياسة الخارجية، بمعنى أن وحدة صنع القرار تنحصر في الأمير، وولي عهده، ووزير الخارجية، الأمر الذي يجعل صنع القرار مقيدا بهذه الدائرة الصغيرة، وهو ما يسمح بأن تكون إجراءات السياسة الخارجية سريعة في الاستجابة للظروف الإقليمية أو الدولية(Khatib, p.419).

أصف إلى ذلك فإن مبدأ البراغماتية يساعد ويسهل عملية التكيف، فالتتبع المستمر من قبل صانع القرار القطري لتوزيع القوى على المستوى الإقليمي والدولي، ومواكبة ديناميات التفاعل، يساعد على تطوير أهداف وأدوات تتوافق والتطورات الجديدة. وضمن هذا السياق، أشار وزير الخارجية القطري الأسبق حمد بن جاسم آل ثاني إلى أن النظام الدولي يحتاج إلى إعادة تعريف، كما دعا إلى تغييرات عميقة في الإطار التنظيمي تحسبا لظهور نظام متعدد الأقطاب، كما دعا مجلس التعاون الخليجي إلى الاستفادة من التغيير في المؤسسات العالمية (Ulrichson 2012, p.4).

ويمكن تصنيف التكيف في السلوك الخارجي في ثلاث مستويات: وهو تكيف في النهج والأدوات، والأهداف. فلما كان النهج الرئيسي للسياسة الخارجية القطرية هو دور الوساطة، وضعت قطر علاقات جيدة مع جميع الأقطاب السياسية في المنطقة وعملت على تبني سياسة الباب المفتوحة، سواء مع إيران وسوريا ومع بعض الكيانات في المنطقة كحماس وحزب الله، ومع إسرائيل، وسمحت لها هذه العلاقات بالمرونة وسرعة في تكييف علاقاتها وتوجهاتها. ومع بداية موجة التغيير في المنطقة العربية سنة 2011، شهدت السياسة الخارجية القطرية تحولا في استجابتها للتطورات الجيوسياسية الإقليمية، بالرغم من أن السياسة الخارجية القطرية في العقود الأخيرة تميزت بالحياد ودور الوساطة وبدأت تنحى منحا تدخليا، ويستهدف النهج التدخلي إعادة تنشيط دورها، باستخدام أدوات القوة الصلبة تارة والناعمة تارة أخرى، والحفاظ على التزامها في إطار التحالفات الدولية لمواجهة التهديدات التي تواجه أمنها القومي (Abdullah 2014, p.2). أما بالنسبة للتكيف في الأهداف فمن خلال استقراء مسار ومراحل السياسة الخارجية القطرية يمكن استنتاج بأن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية القطرية منذ قدوم حمد بن خليفة آل ثاني إلى غاية بداية 2011 وقبل أحداث الربيع العربي كان يدور أساسا حول تحقيق وضمان بقاء الدولة وحماية أمنها القومي، لذلك يمكن اعتبار أن الخروج من العزلة إلى الانخراط الخارجي، ومحاولة بناء صورة جديدة لقطر على المستوى العالمي، ولعب دور الفاعل الحليف الغربي وفك التبعية الإقليمية وتبني أسلوب الوساطة، كان في خدمة هذا الهدف. ومع بداية أحداث الربيع العربي كيفت قطر أهدافا جديدة تتمثل أساسا في تعظيم مكاسبها، بحيث كان ينظر صانع القرار القطري إلى هذه الأحداث والتغيرات بمثابة الفرصة التاريخية التي يجب استغلالها. إلا أن محاولة تعظيم مكاسب الدولة لا يخرج عن دائرة استراتيجية البقاء و تعزيز الأمن القومي القطري.

المشاركة الخارجية

ما يميز السياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينيات إلى اليوم الحالي هو اندفاعها نحو العالم الخارجي، محاولة كسر سياسة العزلة التي كانت تتبعها، وذلك من خلال الإنخراط في المحافل الرسمية المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية، سواء كان ذلك على مستوى الأمم المتحدة، أو جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، فضلا عن كونها عضوا مشاركا في المنظمة الدولية للفرانكفونية وذلك منذ مؤتمر كنشاسا الذي عقد في 13-14 أكتوبر 2012، فهي تعترف بقيمة هذه المؤسسات التعاونية (Al- Ahttiyah 2013, p.7)، كما أنها تحاول المشاركة بوصفها عضوا فاعلا وبناء في المجتمع الدولي، فاستضافت المؤتمرات والقمم الدولية، مثل مفاوضات منظمة التجارة الدولية لسنة 2001، قمة الأمم المتحدة سنة 2006 تحت شعار "السلام المستدام في الشرق الأوسط"، الألعاب الأسيوية سنة 2006، وكأس آسيا سنة 2011 (Barakat 2012, p.7)،كما استضافت مؤتمر الأمم المتحدة سنة 2012 الذي يعنى بتغيير المناخ، كما استضافت المؤتمرات الدولية التي تهتم بقضايا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة(Al- Ahttiyah 2013, p.10).

2- **مصادر السياسة الخارجية القطرية**

المصادر المحلية :

لفهم السياسة الخارجية القطرية ودورها البارز والقيادي على المستوى الإقليمي بعد الحراك السياسي والإجتماعي في العالم العربي يجب فهم التغيرات الداخلية المذهلة التي حدثت في العقود الماضية لاسيما خلال العقدين الماضيين (Al- Ahttiyah 2013, p.3)، حيث استندت القيادة القطرية وبشكل رئيسي إلى محدداتها الداخلية وحاولت توظفيها بشكل ممنهج، ويمكن تلخيص مصادر السياسة الخارجية القطرية على المستوى المحلي في ما يلي :

الإنكشاف و الهشاشة الجيوسياسية :

تمتد قطر على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 11.8 ألف كم مربع، بحيث يبلغ طولها حوالي 200 كم و عرضها 100 كم،[9] ويقدر عدد سكانها بـ 1,9 مليون نسمة فقط، وهو ما يجعلها دولة صغيرة الحجم. وتقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، وهي منطقة تعج بالتوترات السياسة والعسكرية والتهديدات الأمنية، ولديها حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية، و حدود بحرية مع كل من مملكة البحرين و دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران التي تتقاسم معها حقلا غازيا. فهي ضمن بيئة معقدة، مضطربة، يجعلها تشعر بدرجة من العدوانية، و يفرض عليها قيودا، ويضعها ضمن خيارات متناقضة في كثير من الحالات، لذلك، فهي دائمة السعي لتطوير استراتيجيات وأدوات لتغطية الهشاشة والإنكشاف الجيوسياسي، من أجل حماية نفسها من المخاطر والتهديدات الأمنية.

القيادية السياسة وتصوراتها :

لقد كان لعامل القيادة القطرية والعمر الجيلي المتعلق بها، وتكوينها، مدركاتها، وتصوراتها للعالم ولمستقبل الدولة، دور رئيسي في إعطاء ذلك الدفع والنشاط والحيوية للسياسة الخارجية القطرية، وإعادة توجيهها، ووضع مبادئها وأهدافها، بناء أدواتها، ورسم أسلوبها. لذلك فإن العديد من التفسيرات لسلوك الدولة القطرية يكون مفهوما أكثر من خلال التركيز على المستوى الفردي من التحليل، وتسليط الضوء على صانع القرار في السياسة الخارجية.

لقد بدأت تأخذ السياسة الخارجية القطرية ملامحها عندما تولى حمد بن خليفة آل ثاني العرش عن عمر يناهز 44 سنة، وكان قد تلقى تعليمه في أكاديمية Sandhurst Military Acadimy في بريطانيا، وشغل قبل ذلك منصب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط، وبعد توليه العرش باشر سلسة من الإصلاحات من بينها استحداث منصب رئيس الوزراء، وتعيين فريق من المستشارين والفنيين الشباب الذين تلقوا تعليما غربيا من أجل مساعدته في إدارة شؤون البلاد، وكانت هذه المجموعة بمثابة المجموعة الأصغر بين نظيراتها في منطقة الخليج، وكانت مشبعة بأفكار غربية حاولوا توظيفها في

الحكم. وكانت رؤية حمد بن خليفة آل ثاني هي فك العزلة عن قطر، وبناء صورة عالمية لها كدولة ليبيرالية تقدمية. وكان يرى حمد بن خليفة آل ثاني بأن الإنفتاح والحياد هو ما كانت تحتاجه قطر لينظر إليها ويعترف بصورتها العالمية(Pullian 2013, pp.4-5).

فمنذ توليه الحكم سنة 1995 إلى غاية 2013 عمل حمد بن خليفة آل ثاني مع ولي عهده تميم بن حمد آل ثاني (والذي أكمل ما تم رسمه بعد توليه العرش) ووزير الخارجية الأسبق ورئيس الوزراء حمد بن جاسم آل ثاني على هندسة الإستراتيجية للسياسة الخارجية القطرية، والتي وضعت قطر كفاعل إقليمي حيوي، هذا الإتجاه الذي يعكس وضعا أكثر عمقا لواقع ووضعية قطر الإقليمية التي تواجه تحديات ضمان الإستقرار الإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى معالجة مواطن الضعف لدى دولة صغيرة محاطة بجيران أكثر قوة (Ulrichsen 2014, p.5).

القدرات الطاقوية وتراكم العائدات :

وضع حمد بن خليفة آل ثاني إستراتيجية طويلة الأمد منذ منتصف التسعينيات بالإعتماد على الغاز والبتروكيمياويات باعتبارها العمود الفقري لاقتصاد قطر المستقبلي، وفي نهاية المطاف، وبعد استكمال بناء البنية التحتية للطاقة، أصبحت قطر من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، والرائدة في مجال البرتوكيمياويات، ووضعت العائدات الريعية الدولة القطرية على مسار صلب في مجال التنمية، حيث كان لها الآثار العميقة على المستوى السياسي الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك انعكاساته المباشرة على توجهات السياسة الخارجية.

و بحلول سنة 2006 كانت قطر قد تفوقت على أندونيسيا في إنتاج الغاز، وفي سنة 2010 بلغ إنتاجها حوالي 77 مليون طن سنويا وهو ما يشكل نسبة تقدر بحوالي 25 % إلى 30% من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالميا. وهي تعمل على توريد الغاز للمملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا دليل على المكانة والترابط الذي حققته قطر (Ulrichsen 2014, pp.5-6). ومع وصول الناتج المحلي الإجمالي لقطر حوالي 17% في سنة 2011 أعطى هذا النمو الملحوظ فرصة لقطر لإعادة قراءة في بنية النظام الدولي والإقليمي(Barakat 2012, pp.4-5).

أضف إلى ذلك، فإن تراكمات عائدات الإستثمارات الخارجية وعائدات الغاز الطبيعي المسال، ساهم إلى حد كبير في بناء قوة ناعمة على المستوى المتوسط، لاسيما وأنها مرتبطة باحتياجات الأمن الطاقوي العالمي، ماعزز مكانة قطر واستقرارها، كما سمح لها بتنويع شركائها وعلاقاتها الدولية مع القوى الكبرى الفاعلة التي أصبحت ذات مصلحة في الاستقرار القطري، والتي تربطها معها اتفاقيات طاقة طويلة الأمد، ما جعل استقرار قطر بالنسبة لهذه البلدان هو استقرار لأمنها كذلك (Ulrichsen 2014, p.2).

المستوى المعيشي، الخدمات الإجتماعية والإنسجام المجتمعي :

من بين المصادر المحلية كذلك والأكثر تداولا لدى الخبراء في هذا السياق، يرجع لاعتبارات المستوى الإقتصادي القطري، فوفقا لكتاب حقائق المخابرات الأمريكية CIA Fact Book فإن قطر لها أعلى ناتج محلي للفرد في العالم (El Ashmawy 2014, p.14).

وفي هذا السياق تشير إحصائيات البنك الدولي بأن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي القطري هو كالتالي : 111.420، 123.640، 127.240، 132.480، 139.760 دولارا على التوالي سنة 2010، 2011، 2012، 2013، 2014(البنك الدولي، 2015).

أضف إلى ذلك، فمن بين 1,9 مليون قطري، يستفيد 300.000 مواطن من مجانية الضرائب والخدمات العمومية، كما تقدر نسبة البطالة بحوالي 0,3% (El Ashmawy 2014, p.14)، ويشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي صدر سنة 2013 إلى أن قطر تحتل المرتبة الأعلى من بين الدول العربية وذلك بمركز 36 من بين 186 دولة في العالم (Al-Ahttiyah 2013, p.4)، إلى جانب ذلك، وعلى عكس السعودية والإمارات، تقدر نسبة الشيعة في قطر مابين 5 إلى 15% وهي مندمجة بشكل جيد في المجتمع القطري وعلى مستوى الإدارة. لذلك فإن حدوث تعبئة ضد النظام تبقى ضعيفة (El Ashmawy 2014, p.14). بالإضافة إلى الحجم الديمغرافي الصغير الذي يعتبر درعا ضد كل نوع من أنواع السخط السياسي، بحيث يسهل التحكم فيه، وهذا عكس الأنظمة الملكية كالسعودية التي يبلغ عدد سكانها 27 مليون نسمة والإمارات 5 مليون نسمة(Dacrema 2013, p.5). هذه العوامل السوسيو- إقتصادية مجتمعة تجعل من النظام السياسي القطري أكثر استقرار، وتعمل على طمأنة صانع القرار في قطر، وتنأى بقطر عن موجة الحراك الإجتماعي والسياسي الذي اجتاحت المنطقة.

المصادر الإقليمية :

وتتمثل المصادر الإقليمية في ثلاث نقاط أساسية وهي :

1- الفراغ الإقليمي نتيجة تراجع تأثير القوى التقليدية العربية: فالفراغ الذي تركه تراجع الدور السعودي والمصري لأسباب داخلية و إقليمية مابين سنتي 2009 إلى غاية 2013 أثر وبشكل مباشر في تغير السياسة الخارجية القطرية، ما دفعها إلى تولي دور ريادي، خاصة في إطار جامعة الدول العربية. فالسعودية كانت مهتمة بحركات التمرد الوليدة في شرق البلاد، أما مصر فهي مهتمة بقضايا التوريث السياسي والتراجع الإقتصادي، وكانت سوريا تصارع العزلة، أما العراق فهو يعاني من تداعيات العدوان الأمريكي سنة 2003 (Abdullah 2014, p.4).

2- الخلافات السابقة مع كل من السعودية ومصر، ويعود ذلك إلى سنة 1995 عندما تربع حمد بن خليفة آل ثاني على العرش، كانت كلا من السعودية ومصر مستاءتين من هذا التغيير، حيث

عملت كلا منهما على دعم بعض من أعضاء عائلة آل ثاني لاستعادة السلطة (EL Ashmawy 2014, p.15)، لذلك عملت القيادة القطرية الجديدة على تطوير استراتيجيات من أجل فك الإرتباط والتبعية الإقليمية والتقليل من النفوذ السعودي خاصة.

3- تضارب المحاور : تعمقت الخلافات القطرية مع القوى التقليدية العربية في المنطقة أكثر فأكثر مع تزايد التعاون والتقارب القطري مع المحور السوري الإيراني، ودعمها في مختلف المناسبات لحزب الله وحماس منذ سنة 2000، ما وضع قطر ضمن المعسكر النقيض لما يسمى "القطب المعتدل".

4- التوترات العسكرية الإقليمية : لقد كان لحادثة غزو العراق للكويت في 2 أوت 1990 واستيلائه عليها في يومين، وإعلان ضمها بعد ستة أيام في 9 أوت 1990 وإعلانها المحافظة رقم 19، و إلغاء كل السفارات الأجنبية وتغيير أسماء الشوارع، أثره البالغ في مدركات صانع القرار القطري لطبيعة المنطقة والتهديدات التي تحيط بهذه الدول الصغيرة. أضف إلى ذلك فإن النزاع الحدودي بين الرياض والدوحة على منطقة الخفوس سنة 1992، التي أدت إلى مواجهات عسكرية بينهما، راح ضحيتها جنديين من القوات القطرية، وبالرغم من تسوية النزاع الحدودي في وقت لاحق، إلا أن قطر لم تغب عنها هذه الحادثة (عبد الواحد، ص.119).

فحادثة غزو الكويت والإشتباكات العسكرية مع السعودية ترك بصمة سلبية لصانع القرار القطري لمحيطه الإقليمي، ما جعله يسرع في بناء علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن أول ما قامت به قطر من أجل تعزيز أمنها القومي هو منح قاعدتين عسكريتين للولايات المتحدة الأمريكية، الأولى "قاعدة عيديد" للسلاح الجوي الأمريكي، أما الثانية فهي "قاعدة سيليليا" وتعد أكبر قاعدة أمريكية للتخزين خارج حدودها(Khatib, p.420). أضف إلى ذلك فإن الهاجس الأمني لقطر تعكسه صفقات ونفقات التسلح ففي سنة 2012 على سبيل المثال اشترت قطر من ألمانيا 200 دبابة بقيمة 2,5 مليار دولار، كما وقعت عقودا مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 10 مليار دولار سنة 2004 (Echague 2014, p.4).

المصادر الدولية :

وتتمثل المصادر الدولية في :

1- طبيعة التحولات التي مست مفاهيم و ديناميات العلاقات الدولية: فصعود الدور القطري كفاعل إقليمي بارز ومؤثر سهلته التغيرات على مستوى هيكل النظام الدولي، وبالخصوص التسارع الموجود في ظل العولمة، ماجعل الدول الصغيرة قادرة على أن تمارس دورا يتعدى وزنها الحقيقي، وذلك بفضل الأشكال الجديدة للقوة الناعمة، فطبيعة التحول في مفهوم القوة في عالم مترابط بشكل مكثف مكن الدول الصغيرة مثل قطر لإبراز تأثيرها وبشكل كبير على المستوى الخارجي(Ulrichsen 2014, p.7)،أضف إلى ذلك فإن هذا التحول مكن من بناء القوة والنفوذ بطرق مختلفة ومتعددة، كما سهل عملية تعبئة الموارد التي تقف وراء مشاريع وبرامج محددة.

2- الأزمة المالية و عملية "إدارة العولمة" : خلال الأزمة المالية وفي الفترة التي سبقت اجتماع مجموعة 20 سنة 2009 في لندن، بدأت تظهر ملامح أشكال جديدة من الإقتصاديات الناشئة تدعوا إلى تصحيح التمثيل في الهيكل المالي العالمي، وذلك من خلال زيادة تمثيل الإقتصاديات الناشئة في صندوق النقد الدولي، بما يعكس وزنهم في الإقتصاد العالمي. وفي الوقت الذي أخذت فيه السعودية زمام المبادرة في المناقشات حول إصلاحات النظام المالي العالمي، انخرطت كلا من قطر والإمارات في المشاركة في الأطر الجديدة للطاقة والسياسة الدولية وتغير المناخ. وفي الوقت الذي كانت فيه الإمارات تسعى إلى استضافت مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة سنة 2009، كانت قطر تسعى إلى تحويل منتدى الدول المصدرة للغاز إلى منظمة حكومية دولية(Ulrichsen 2014, p.4).

فالأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 عملت على تسريع الإعتماد المتبادل في الإقتصاد الدولي، كما أتاحت الفرصة لقطر والدول الخليجية الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية من زيادة نفوذها في المؤسسات الدولية، ومن جانبها فقد انضمت قطر إلى جانب سويسرا وسنغافورة في مبادرة إعادة صياغة الإقتصاد العالمي، الذي أنشئ لتغيير وجهة ثمانية وعشرون دولة صغيرة ومتوسطة الحجم باتجاه مجموعة 20 (Ulrichsen 2014, p.7). أضف إلى ذلك، فإن الأزمة المالية العالمية التي سببت أضرارا في اقتصاديات الدول الكبرى سهلت عملية انخراطها نحو الخارج، وهذا ما تشير إليه نوعية وحجم استثماراتها الخارجية لاسيما مع الدول الكبرى، وهو ما يعكس رغبتها في بناء شبكة من العلاقات المتميزة مع هذه الدول. حيث تشير آخر الأرقام إلى أن قطر تصنف من بين كبار المستثمرين في فرنسا في السنوات الأخيرة، ويعد قطاعي النقل والطاقة من أبرز اهتمامات المستثمرين القطريين (الغربي 2008)، حيث تقدر قيمة الاستثمارات القطرية الحكومية والخاصة في فرنسا سنة 2014 بحوالي 30 مليار (الراية 2014)، أضف إلى ذلك، فقد أقدم الصندوق السيادي القطري على شراء نادي "باريس سان جيرمان" وحصصا من شركة "فيوليا" الفرنسية للبنية التحتية وشركة "فينسي" للبناء، كما أن لديها استثمارات في حقوق البث التلفزيوني، وتمتلك حصة في المجموعة النفطية "توتال،" والمجموعة المتخصصة في السلع الفاخرة LVMH (مساعيد 2014، ص .37)، كما قامت صناديق الثروة السيادية والوكالات الحكومية القطرية بشراء حصص في بنك Barclays و Credit Suisse ومحلات Sainbury وبورصة لندن،ماعدا الإستثمارات العقارية في لندن. وشركة Volkswagan (Peterson 2013. p.2)، ويعتبر الصندوق السيادي القطري ثالث أكبر مساهم في شركة Volkswagan وتقدر حصته بـ 17% .

كل هذه التحركات العملية يمكن أن يشار إليها بما أطلق عليه روبرت كيوهان بمفهوم " إدارة العولمة"، والتي تستند إلى التعاون بين الدول والشبكات العابرة للحدود الوطنية بدلا من الارتباطات المعيارية المتعلقة بمفهوم الحكم العالمي. هذا الإتجاه الذي تقوده دول الخليج، صاحبه تفضيل مماثل لقوى ناشئة جديدة، وهذا ما يزيد من احتمال تشكل مجموعة من الإقتصاديات الناشئة العازمة على إصلاح جوانب النظام الدولي، والتي تجمعها فيها مصالح مشتركة في إعادة تشكيل أطر

المشاركة العالمية، والذي يعكس ويدعم إعادة ترتيب أعمق حول توازن للقوى الجيو- اقتصادية العالمية (Ulrichsen 2014, p.5).

ثانيا: التغير في آداء السياسة الخارجية القطرية

1- الوساطة القطرية قبل "الربيع العربي": المميزات والأهداف

لعبت الدولة القطرية أدوارا مهمة على مستوى تسوية النزاعات الإقليمية، وذلك من خلال لعب دور متميز كوسيط إقليمي، لذا فان هذا المطلب سيكشف عن أهم مميزات و أهداف الوساطة القطرية، من خلال ربطها باستراتيجيات الدولة الصغيرة ضمن استجابتها للمتغيرات الخارجية.

خلفية حول الوساطات القطرية

نادرا ما تقوم دويلات صغيرة بإقحام نفسها في جهود الوساطة، لذلك فقد شكلت الوساطات القطرية في مجالها الإقليمي حالة خاصة، الأمر الذي جعل Mehran Kamarava يطلق عليها اسم "الدبلوماسية المتخصصة". قبل أحداث الربيع العربي اعتمدت السياسة الخارجية القطرية أساسا على نهج الوساطة، وكان هذا النهج أحد الدعائم الرئيسية للسياسة الخارجية القطرية، وكجزء من استراتيجية وضعت بعناية تتناسب وأهداف السياسة الخارجية. وكان لزاما على قطر تبني هذا النهج باعتبار أنها بدأت تهيئ وتسوق نفسها كصانع للسلام وعامل استقرار في المنطقة. و استندت السياسة الخارجية القطرية قبل الربيع العربي إلى مرتكزات عدة وهي :

- حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- حل النزاعات بالطرق السلمية وهو المبدأ الذي ترجمته السياسة الخارجية القطرية إلى أرض الواقع، إذ تمكنت من تسوية خلافاتها الحدودية مع السعودية، والتجأت إلى التحكيم الدولي في نزاعها على جزر الحوار مع البحرين، دون أن تفسح المجال للتدخلات الدولية.

- تطوير علاقات التعاون في الإطار الإقليمي والدولي بغية إيجاد مناخ طبيعي للإستقرار السياسي والإقتصادي، وإيجاد بيئة مستقرة للإستثمار ، وهو ما حاولت الدوحة الإستفادة من نتائجه الإيجابية (عبد الواحد، ص.117).

وفي الواقع، تم إدراج هذا النهج رسميا في الدستور القطري الذي تم تبنيه سنة 2003 من المادة 7 والتي تنص على أنه:"..تقوم السياسة الخارجية لدولة قطر على مبدأ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعليها تتعامل مع الدول المحبة للسلام". وبالتالي فقد حاولت قطر تعريف نفسها كطرف منتج ومكرس لحل النزاعات وكعامل للإستقرار (Al- Ahttiyah 2013, p.5).

وقد توسطت قطر في نزاعات عديدة منها دارفور، إثيوبيا- إريتيريا، لبنان، الصومال، القضية الفلسطينية، اليمن، أفغانستان، أندونيسيا، وهي تحاول أن تلعب دور الوسيط والناطق الرسمي بين الجماعات الإسلامية والغرب، والموازن في العلاقات بين القوى المتضاربة (إيران- الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل- حزب الله) (Echague 2014, p.7).

وما ميز أسلوب الوساطة القطرية، أنها ذات طابع شخصي للغاية، ذلك ما يعني أنها لصيقة بشخص الأمير بشكل مباشر، وهو ما يعكس طابع شخصنة السياسة الخارجية القطرية.

وما عزز هذه الوساطة هو درجة الحيادية والمرونة التي تتمتع بها فهي تقف على مسافة واحدة بين كل الأطراف، إلى جانب تقديمها الحوافز المادية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، أضف إلى ذلك فإن بروزها كلاعب جديد في المنطقة بدون خلفيات تاريخية سابقة للإنخراط الدبلوماسي أو العسكري سهل لها هذه المهمة، في الوقت الذي كانت تفتقر فيه القوى التقليدية العربية – كالسعودية ومصر- لعنصر الحياد، والتي تمثل الراعي الرسمي لجهود الوساطة في المنطقة باعتبارها حامية استقرار الوضع الإقليمي (Kamarava 2011, p.541). إضافة إلى ذلك فإن تواجدها في مجلس الأمن مابين سنتي 2006-2007 أعطاها ذلك الدفع والبريق الدبلوماسي. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الوساطات التي كانت تقوم بها قطر لا تكلل دائما بالنجاح، إلا أنها كانت تعمل على تحسين سمعتها وصورتها الإقليمية والدولية (Pullian 2013, p.3).

أهداف الوساطة القطرية

للوهلة الأولى يبدو أن لأهداف الوساطة القطرية أوجه متعددة يصعب للباحث ترتيبها وفهمها، وتحديد العلاقة بينها، إلى درجة أن هناك من الباحثين من اعتبر أنها مجرد مجهودات عبثية. وبنظرة عميقة، وبتسليط الضوء على قطر باعتبارها دولة صغيرة تتحرك ضمن فضاء إقليمي مضطرب تتجلى لنا أهداف مجهودات الوساطة والنشاط المكثف للدبلوماسية القطرية. وفي الحقيقة يمكن استنتاج هدفين للوساطة القطرية، يعتبران من ثوابت السياسة الخارجية القطرية، هذه الثوابت التي لم تتغير بتغير الظروف المحيطة، أو بتغير الأدوات أو النهج المتبع على مستوى السياسة الخارجية، بل بالعكس من ذلك فقد وظفت لخدمتها، وتتمثل في :

- التحرك من أجل ضمان البقاء
- تعظيم المكاسب: والمقصود بها تعزيز المكانة الدولية أو البحث عن الإستثمارات.

ووفقا لـ Mehran Kamarava فإن الدافع الأساسي لجهود الوساطة القطرية هو مزيج من استراتيجية بقاء الدولة الصغيرة، والرغبة في المكانة الدولية، كما تكشف بعض جوانب الوساطة القطرية عن الرغبة في استقطاب الإهتمام الدولي لجهودها (Pullian 2013, pp.3-4).

وفي إطار تحركها من أجل ضمان بقائها، نظرا للانكشاف والهشاشة الجيوسياسية ودرجة العدوانية التي تشعر بها ولطبيعة المنطقة غير المستقرة، والتوترات السياسية والعسكرية، والجيران الأقوياء الذين يحيطون بها، جعلت قطر تنتهج شيئا فشيئا سياسة الموازن للفواعل المتضاربة منذ منتصف التسعينيات، وبدأت تلعب شيئا فشيئا دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية منذ حوالي 2005، وتحقيقا لهذا الهدف الرئيسي ومن منظور دولة صغيرة في منطقة مضطربة، سعت قطر إلى فك العزلة وحاولت توسيع نفوذها كلاعب إقليمي وزيادة مكانتها الدولية من خلال جعل نفسها مفيدة لكل الدول(Echague 2014, p.7)، محاولة إقناع الغرب أنها فاعل رئيسي في حل النزاعات وأنها عنصر ضامن للإستقرار في المنطقة.

وقد استطاعت قطر أن تضع علاقات جيدة مع جميع الفرقاء والأقطاب السياسية في المنطقة، فمن جانب كانت لها علاقات مع إسرائيل، ومن جانب آخر كانت علاقاتها وثيقة مع إيران وسوريا، وحماس وحزب الله، ولذلك فقد سمح هذا النهج بتكييف علاقات مع جيرانها (Steinberg 2012, p.3)، كما سعت إلى تطبيق المقاربة التركية في "تصفير نزاعاتها" ضمن علاقاتها مع جيرانها، واستغلت ذلك بشكل ممنهج، حيث ربطت علاقات وثيقة مع أطراف لها علاقات وتدعمها إيران، باعتبار أن قطر تسعى للحفاظ على علاقات ودية مع إيران (Khatib, p.419).

وبالنسبة لـ Kristian Coates Ulrichson فإن دولة صغيرة كقطر في منطقة مضطربة، يعتبر دور صانع السلام بمثابة آداة لضمان الأمن القومي لها، وبعبارة أخرى فإن الوساطة بمثابة آلية لبقاء الدولة بل و النظام السياسي كذلك (Akpinar 2015, p.1).

وفي محاولتها لتعظيم المكاسب حاولت قطر الدخول كلاعب إقليمي يتقدم كل القوى الإقليمية، فاتبعت سياسة حيادية ولعبت دور الوسيط النزيه والموثوق به، الذي ليس له أي طموح بارز أو رغبة علنية في الهيمنة الإقليمية أو فرض أجندات. لذلك فإن هذا النهج ساعد قطر على بث صورة الوسيط النزيه الذي يرغب في السلام، كما ساعدها في تعزيز مكانتها وسمعتها، ولكن ليست السمعة والمكانة هي الدافع الوحيد وراء جهود الوساطة، بل حتمية المنافسة باستعمال الوساطة لتحقيق مصالحها وتعزيز نفوذها، والوصول إلى الأماكن الإستراتيجية، وهذا ما يتجلى في وساطتها في اليمن والسودان من أجل كسر النفوذ السعودي في اليمن، والنفوذ المصري في السودان (Kamarava 2011, p.555). بالإضافة إلى محاولة وصولها إلى الأماكن الإستراتيجية كالسودان من أجل الاستثمار الزراعي لكسب الأمن الغذائي.

2- التدخل القطري في ظل "الربيع العربي"

مدركات صانع القرار القطري للتدخل : لحظة تعظيم المكاسب

تمثل الإستجابة القطرية للربيع العربي استمرارا للاتجاهات الأعمق في السياسة الخارجية القطرية التي سبقت سنة 2011، وهي انعكاس للأهداف الثابتة التي وضعتها في سياستها الخارجية.

إن لحظة التغيير في المنطقة العربية ينظر إليها من قبل صانع القرار القطري على أنه يجب مواجهتها بسلوك استباقي للاستثمار في المحصلات النهائية للحراك، وهذا الإستباق يتضمن السير باتجاه الحراك والدفع به قدما. وضمن هذا الإتجاه يدرك صانع القرار في قطر بأن عليه تغيير الوضع الراهن بما يتماشى و المعايير التوجيهية لسياساتها الخارجية، والاستفادة من الوضع الجديد على المستوى الإقليمي ومحاولة إثبات أن قطر تقع ضمن المفاتيح الجديدة أو البديلة للعبة ضمن السياق الجيوبولتيكي والإستراتيجي الذي يشكل المنطقة، هذا الإدراك المتمايز يقع على النقيض من مدركات ومواقف الدول الإقليمية التقليدية التي تحاول الحفاظ على الوضع الراهن، وشبكة التحالفات والعلاقات الراهنة للحفاظ على وزنها الإقليمي وعلاقاتها الخارجية لتؤكد على دورها التقليدي. وبالتالي فإن محور التحالفات والإنقسامات الجديدة للدول الإقليمية يؤسس لوضع مختلف ونظام إقليمي جديد ورهانات جديدة تعمل القوى بمن فيها قطر على تكييف أدوارها واستراتيجيتها وأدواتها ضمنها.

وفي هذا السياق، فإن صانع القرار القطري يدرك بأن عليه وبشكل استباقي صياغة الأحداث، وينظر "للربيع العربي" على أنه فرصة لتعظيم مكاسب الدولة القطرية، بما فيها رفع مكانتها الدولية، ولعب دور الشريك للقوى الغربية. وراهنت في ذلك على موجة الإسلام السياسي، فهي تعتبر حركة الإخوان المسلمين كقوى مشكلة للخريطة السياسية للعالم العربي، وتؤكد وتعمل على التواصل معهم، لاسيما وأن هذه المنظمة تعتبر مكونا رئيسيا في بعض الأنظمة السياسية في عدد من دول الخليج بما في ذلك الكويت والبحرين (Abdullah 2014, p.6)، فاستثمرت في شبكة الاتصالات التي عملت على صياغتها وبلورتها لفترة طويلة من الزمن مع قادة الإسلام السياسي، الذين كانوا على استعداد للعب دور قيادي في الحراك السياسي، في كل من مصر، ليبيا، وسوريا، بحيث كانت لحركات الإسلام السياسي قدرة تنظيمية أكبر من الأحزاب المعارضة الأخرى، ما يعني أن لهم فرص سياسية أكبر لاسيما في الفرص الإنتخابية التشاركية، وهذا ما سيعطي وفقا لخريطة مدركات صانع القرار القطري شكلين من النفوذ:

الأول - تحقيق اتصالات فردية مع القادة والزعماء الجدد.

والثاني - تكريس النفوذ المؤسسي داخل هذه الدول وهو أعظم إنجاز يمكن أن تحققه أي سياسية خارجية لدولة ما (Ulrichsen 2014, p.9).

ومن هنا تأتي محاولة توظيف هذا الإختراق المؤسسي لتحقيق الطموحات الجيو - سياسية التي رسمها صانع القرار القطري، وكمثال على الطموح القطري يمكن الإشارة إلى رغبتها في الولوج إلى مجال الاستثمارات الطاقوية في ليبيا، لذا عملت على عزل معمر القذافي، إلى جانب وجود خطة قطرية لبناء مصفاة على ساحل خليج قابس في الصخيرة بتونس، يصل إنتاجها إلى 120 ألف برميل يومياً. كان من شأن المشروع، الذي تصل تكلفته إلى ملياري دولار أميركي، أن يسمح لتونس بتكرير النفط الآتي من ليبيا المجاورة وتطوير إمكاناتها كمركز لتصدير المنتجات المكرّرة، ما سيؤدّي إلى توسيع الطاقة التكريرية

لمصفاة بنزرت المتهالكة والبالغة 35 ألف برميل يومياً. إلى جانب الإستثمار في قناة السويس التي تعتبر محورا استراتيجيا مهما لمصر، وقد يؤدي هذا التعاون القطري- المصري إلى قلب ميزان القوى (Dacrema 2013, p.6)،على صعيد العلاقات البينية العربية أو على صعيد المؤسسات الإقليمية كجامعة الدول العربية، وتعزيز المكانة الدولية لقطر.

إن صانع القرار القطري يدرك جيدا بأن الإكتشافات الغازية الجديدة في الحوض الشرقي للمتوسط الذي يشمل سواحل لبنان، سوريا، فلسطين، وقبرص، والتي تقدر وفق مسح جيولوجي أميركي تمّ إجراؤه سنة 2007 بحوالي 120 تريليون قدم مكعب من الغاز، سيعمل على تشكيل المنطقة من جديد. في هذا الخصوص كتب الجنرال روب تايلور مقالاً في مجلة القوات المسلحة الأميركية تحت عنوان صراع الأنابيب في سوريا، يقترح فيه على المتخصصين في شؤون الأمن والدفاع، وبخاصة في الشرق الأوسط، عدم إهمال قضية الصراع على الغاز وأنابيبه عند تحليل ظروف نشأة الحرب في سوريا ومستقبلها. لذلك فالقيادة القطرية تدرك بأن تزويد أوروبا بالغاز الروسي والإيراني من شأنه أن يقوض بشكل كبير نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وبخاصة قطر (شعبي 2012).

وعلى ضوء القرار الذي اتخذته إيران بتوقيعها اتفاقيات لنقل الغاز عبر العراق إلى سوريا تصبح سوريا هي بؤرة منطقة التجميع والإنتاج بالتضافر مع الاحتياطي اللبناني، وهو فضاء استراتيجي-طاقوي يُفتح لأول مرة جغرافياً من إيران إلى العراق إلى سوريا فلبنان (سعد 2014)، فصانع القرار القطري يدرك جيدا بأن كلاً من الخطين السوري العراقي-الإيراني، و الباكستاني – الإيراني يعدّان أقساماً من خط الغاز الأوراسي العملاق، وهو ما يعزز النفوذ الإيراني والروسي. هذا ما يفسر وبشكل كبير انخراط قطر في النزاع الدائر في سوريا كونها تخشى أن تكون معزولة ضمن الأبعاد الجيبوبوليتيكية القادمة، أضف إلى ذلك فإن تقويض نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، يعني تقويض الأمن القومي القطري.

أدوات التدخل القطرية

وتنقسم أدوات التدخل القطرية ضمن الحراك السياسي والإجتماعي الذي اجتاح المنطقة إلى :

أدوات القوة الصلبة للتدخل :

بعد وقت قصير من الحراك السياسي والإجتماعي في ليبيا أصبح من الواضح أن قطر تبحث عن دور ريادي، من خلال حث الجامعة العربية على فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، والدعوى إلى التدخل العسكري، ولم تكتف قطر بالدعوى إلى إقامة منطقة حظر جوي فقط، بل ساهمت وبشكل مباشر في التدخل العسكري، فأرسلت قوات خاصة بجانب قوات حلف الأطلسي شاركت في القتال الميداني، ومن المرجح حسب خبراء أن تكون هذه القوات عبارة عن قوات مرتزقة باكستانية ترتدي الزي العسكري القطري، وإلى جانب القوات القطرية المسلحة فإن أعضاء القيادة العسكرية القطرية شاركت في كل مرحلة من مراحل التدخل العسكري في ليبيا. أضف إلى ذلك فإن قطر ساهمت في

تمويل الميليشيات المسلحة، حيث ذهبت غالبية الأسلحة والتمويل إلى الميليشيات ووحدات عبد الحكيم بلحاج الذي كان يتواجد في الجبال الغربية، والذي أصبح فيما بعد القائد العسكري لطرابلس (Steinberg 2012, p.5).

أدوات القوة الناعمة :

بعد التدخل العسكري القطري في ليبيا وتداعيته السلبية على سمعة قطر الدبلوماسية والضغوط التي واجهتها لاسيما على مستوى مجلس التعاون الخليجي، عمدت قطر إلى الإستثمار أكثر في أدوات القوة الناعمة معتمدة في ذلك على محدداتها الداخلية التي تستند على العائدات الريعية وطموح القيادة القطرية في تعظيم مكاسبها. وتتمثل أداوت القوة الناعمة في : الأداة الدبلوماسية، الإعلام، والإستثمارات المالية والإقتصادية. ويمكن إيضاحها كما يلي :

- **الدبلوماسية :**

منذ بداية الأحداث في ليبيا وقفت قطر جنبا إلى جنب مع المملكة المتحدة وفرنسا، وشكلت محورا رئيسيا في تعبئة المجتمع الدولي، واستمر الدور القطري داخل أروقة جامعة الدول العربية، محاولة في ذلك فرض حظر جوي على ليبيا، وقد كللت في نهاية المطاف هذه الجهود بالنجاح، حيث استطاعت أخذ تصويت الجامعة العربية، وذلك بعد مواجهة دبلوماسية مع الجزائر. كما كانت من السباقين الذين اعترفوا بالمجلس الإنتقالي الوطني الليبي (Ulrichsen 2014, p.11).

أما فيما يخص الأزمة السورية فقد دعت قطر وبشكل صريح إلى ضرورة التدخل العسكري من أجل وقف ما أسمته شلال الدم في سوريا، كما طالبت بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، وقد كان الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أول رئيس عربي يدعو وبشكل صريح إلى نشر قوات أجنبية في سوريا، ففي الوقت الذي ناشد فيه رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي، في القمة العربية التي عقدت في بغداد سنة 2012، الجهات الخارجية بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، أبدت قطر بوضوح عدم رضاها عن امتناع دول مثل لبنان والعراق عن التصرّف بحزم، داعيةً المجتمع الدولي علناً إلى دعم وتسليح المعارضة ضد الحكومة السورية. ولم يكتف عند هذا الحد، بل اعتبرا أن ما يحدث في سوريا هو عبارة عن حرب إبادة، حيث قال نقلا عن وكالة الأنباء القطرية :"ما يحدث في سوريا ليس حرباً أهلية بل حرب إبادة مع رخصة بالقتل من الحكومة السورية والمجتمع الدولي".

- **الإعلام :**

ركزت قطر بجانب آلتها الدبلوماسية على الجانب الإعلامي من خلال "قناة الجزيرة" الفضائية، والتي ساهمت بلا شك بقسط وافر في إسقاط أنظمة خلال موجة "الربيع العربي"، ولعبت الجزيرة دورا رياديا في تغطية أحداث الثورات العربية فخصصت على شاشاتها مساحة واسعة لتغطية الثورة في تونس ومصر ، حتى أنها خصصت قناة البث المباشر فيما يخص الشأن المصري، أسمتها الجزيرة مباشر

مصر، ثم بعدها في ليبيا واليمن ثم سوريا، وكانت الجزيرة بمثابة الحاضنة للثورات، وأكثر من ذلك، فهيأت الأرضية للجماهير للتغيير السياسي، عبر إضفاء الشرعية على المعارضة وكشف تسلطية الأنظمة (فيليب 2011، ص.168).

وتعتبر الجزيرة حالة فريدة، وهي نموذج لدور وسائل الإعلام الحديثة عبر الحدود الوطنية، ومن أجل ذلك تبنى الباحث Khaled Hroub مصطلحا جديدا وهو "Geomedia" في محاولة لوصف ديناميات أكثر حداثة ونجاعة في البلدان التي تستخدم فيها وسائل الإعلام العابرة للحدود الوطنية والعالمية، للتعويض عن وجود الهشاشة الجيوسياسية، فمن منظور "Geomedia" فالجزيرة تسمح لقطر بالتحايل وتجاوز أوجه القصور فيما يخص الجغرافيا السياسية التقليدية، فعندما تتطور وسائل الإعلام التقليدية وترتقي إلى Geomedia فإنها تخلق ديناميات مستقلة خاصة بها، مما تؤثر على السياسة وتدفع البعض إلى تبني مواقف لم تكن بالضرورة متبناة لدى صانع القرار، كما تعمل على صناعة الرأي العام. فالإعلام كآداة للسياسة الخارجية يتم إنشاؤها بغية التأثير، لكي يصبح صانع القرار قادرا على التأثير في بعض جوانب أحداث خارجية وتوجيهها(Hroub 2013, p.2). وتأتي قناة الجزيرة لتجسد حقا هذا التوجه والتأثير والتوظيف لتحقيق رؤية إقليمية طموحة.

- **المساعدات المالية والإقتصادية :**

تعد المساعدات الخارجية عنصرا استراتيجيا للسياسة الخارجية القطرية وتقدر المساعدات الإقتصادية الخارجية القطرية قبل أحداث "الربيع العربي" بـ 1 مليار دولار سنويا موزعة على مختلف الدول (Al- Ahttiyah 2013, p.9).

وبعد أحداث "الربيع العربي" اكتسبت المساعدات المالية والاقتصادية وزنا مهما ضمن أدوات السياسية الخارجية القطرية، من أجل دعم حلفائها داخل الدول، لمساعدتهم على قلب أنظمة الحكم، أو من أجل مساعدتهم على تجاوز المراحل الإقتصادية الحرجة بعد توليهم زمام الأمور فيها. وقد انقسمت هذه المساعدات إلى قسمين، جزء منها قدم كمساعدات مالية، والجزء الثاني قدم كقروض.

وتشير بعض التقارير إلى أن المساعدات القطرية للمقاتلين في ليبيا بلغت 400 مليون دولار، أما المساعدات الموجهة للمقاتلين في سوريا فقدرت بـ 3 مليار دولار، أما المساعدات الموصولة لحركة الإخوان المصرية فبلغت 5 مليار دولار(Akpinar 2015, p.3) ، وهناك إحصائيات تشير إلى أن نسبة المساعدات المالية لحركة الإخوان المصرية بلغت 8 مليار دولار بهدف دعم الإقتصاد المصري المتعثر، وبخصوص المساعدات المالية القطرية للمقاتلين في سوريا فهناك دراسات تشير إلى أرقام مضاعفة حيث تعمل تركيا على التخطيط وقطر على التمويل.

أما بالنسبة للقروض، تلقت حكومة الإخوان المصرية قرضا قطريا بقيمة 7,5 مليار دولار سنة 2012، وبعد زيارة رئيس الوزراء القطري إلى مصر في سبتمبر 2012 أعلن وبشكل صريح بأن هناك دعما

لا محدودا لمصر كما أعلن أن خطط الإستثمار ستكون بقيمة 18 مليار دولار على مدى خمسة سنوات (Echague 2014, p.11).

وفي سياق تعليقه بأنه "لا حدود" للدعم القطري، أعلن رئيس الوزراء القطري أنه سيتم استثمار8 مليارات دولار في مشروع متكامل يضم محطة لتوليد الطاقة والغاز الطبيعي والحديد والصلب في بورسعيد، في حين تموّل الـ 10 مليارات المتبقية بناء مجمع سياحي لأحواض القوارب على ساحل البحر المتوسط. وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى أن حكومة الإخوان في تونس تحصلت سنة 2012 على دعم قطري في مجال ميزان المدفوعات لبنك تونس المركزي للتغلّب على مشكلة تدهور الميزان الخارجي، كما دعمت شركة قطر الدولية للبترول التدريب المهني في قطاع النفط والغاز في تونس (Ulrishen 2014, pp.14-15).

- التحالفات السياسية :

لم تكن قطر لتعلب هذا الدور الكبير في الحراك السياسي والإجتماعي الذي عصف بالمنطقة العربية، لولا تحالفاتها مع حركة الإخوان المسلمين، هذه التحالفات تعكس في الحقيقة تقاطع المصالح القطرية-الإخوانية في آن واحد، ويمتد هذا الهلال الإخواني من تونس إلى تركيا، فالقراءة القطرية للخريطة السياسية المستقبلية للمنطقة بعد تولي حركة الإخوان المسلمين القيادة السياسية في هذه البلدان، هو إنشاء قطب إخواني يوازي القطب السعودي والإيراني في المنطقة، وبذلك تكون خريطة التحالفات السياسية في المنطقة مقيدة بنوع من التوازن، فالقطب الأول تتزعمه السعودية ودول الخليج ماعدا سلطنة عمان، والقطب الثاني هو القطب الإيراني وحلفاؤه في المنطقة، والقطب الثالث هو القطب الإخواني الذي تتزعمه تركيا، مصر، وقطر. وبهذا تضمن قطر حرية الحركة وزيادة في وزنها الإقليمي. إلا أنه تجدر الإشارة أن هذا الدور القطري لم تكن لتسمح به الولايات المتحدة الأمريكية لو لم يكن بإيعاز منها، في محاولة لإعادة توزيع الأدوار في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد تراجع النفوذ السعودي والمصري والتي تمثل الأدوار و القوى التقليدية في المنطقة.

الخاتمة :

إن الأدوار المتغيرة والمتعددة للسياسة الخارجية القطرية تقع ضمن إستراتيجية بقاء الدولة القطرية، فصانع القرار في قطر يعاني من عقدة الهشاشة الجيوسياسية لدولة قطر، فهو يدرك تماما بأن قطر تقع في قلب منطقة مضطربة، لذا فهو يشعر بدرجة كبيرة من العدوانية، وما يعزز هذا التصور، التواترات العسكرية التي شهدتها المنطقة في حادثتي غزو العراق للكويت، والاشتباكات العسكرية القطرية السعودية، والرهانات الجيوبوليتيكية والإستراتيجية لمنطقة الخليج ككل. والمتتبع لمراحل السياسية الخارجية القطرية لن يستغرب في تغير الدور القطري من دور الوسيط وصانع السلام الإقليمي الذي يبحث على استقرار المنطقة، إلى دور حاضن لاتجاه التغير في المنطقة وداعم له، فعلى الرغم من حداثة السياسية الخارجية القطرية إلا أنها تتمتع بدرجة من البراغماتية والتكيف

السريع، وكدولة صغيرة محاطة بجيران أكثر قوة فإن قطر لا يمكنها ضمان بقائها وحماية أمنها إلا من خلال هذين السمتين.

المراجع:

1- المراجع باللغة العربية :

1- البنك الدولي، تم تصفح المقال في 2015/9/3 على الرابط التالي
.http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD

2- الراية. (24 نوفمبر 2014). تم تصفح المقال في 5 /2015/12 على الرابط التالي
.http://www.raya.com/news/pages/28bb63b9-0039-40c3-9fc1-ed4f377df831

3- سعد، ف. (22 أكتوبر 2014). كماشة أنابيب غاز روسية – إيرانية تلف حول عنق أمريكا و أوروبا. تم تصفح المقال في 2015/10/11 على الرابط التالي
.http://www.ssnp.info/index.php?article=97855

4- شعبي، ع. (17 أفريل 2012). الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولا . تم تصفح المقال في 2015/10/10 على الرابط التالي
.http://www.voltairenet.org/article173717.html

5- عبد العزيز، ح. (2 جانفي 2012). الربيع العربي إلى أين؟. تم تصفح المقال في 2015/10/15 على الرابط التالي
.http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/1/2

6- عبد الواحد، أ. دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية. دراسات دولية، (43)، 117-130.

7- الغربي، ن. (2008). مفوض الوكالة الفرنسية لاستثمارات الشرق الأوسط: المصرف سيكون أبرز البنوك الإسلامية في باريس. تم تصفح المقال في 6 /2015/12 على الرابط التالي:
.http://www.kantakji.com/media/6826/545.pdf

8- فيليب، س. (2011). تأثير الجزيرة : كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية (عز الدين عبد المولى ، مترجم). الدوحة: مركز الجزيرة بالتعاون مع دار الدار العربية للعلوم.

9- مساعيد، ف. (2014). مستقبل الدور القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد. دفاتر السياسة والقانون، (21). 31-60.

2- المراجع باللغة الأجنبية :

1- Abdullah, J. (2014 , November). Qatar Foreign Policy : Fine Turning or Redirection ?. Aljazeera Center for Studies.

2- Akpinar , P. (2015 , February). Qatar's Foreing Aspirations : Changing Midiator Role During the Arab Spring. Pomeas Policy Breif , (6), 1-6.

3- Al- Ahttiyah , K. (2013 , December 4). Qatar's Foreign Policy. paper presented at the Royal Institute of the Internationl Affairs , Chatham House .

4- Barakat, S. (2012 , July). The Qatari Spring : Qatar's Emerging Role in Peacemaking. Research Paper was Written under the Auspices of the Kuwait Programme on Development Governance and Globalisation in the Golf States at the London School of Economics and Political Science .

5- Dacrema, E. (2013 , January). New Emerging Balances in the Post-Arab : The Muslim Brotherhood and the Gulf Monachies. International Political Studies Istitute , (155).

6- Echague, A. (2014 , July). Emboldened Yet Vulnerable : the Changing Foreing Policies of Qatar and Saudi Arabia. Working Paper .

7- El Ashmawy, S. (2014 , August). The Foreing Policies of Saudi Arabiz and Qatar Towards The Arab Uprisings : The Causes of Egypt, Libya and Bahrain. Paper presented at the Gulf Research Meeting on the University of Combridge .

8- Hroub, K. (2013, February). Qatar : Geostrategic Media and Foreign Policy. Policy Breif,1-

9- Kamarava, M. (2011). Mediation and Qatari Foreign Policy. Middle East Journal, 65 (4), 539-556.

10- Khatib, L. Qatar's Foreign Policy : the Limits of Pragmatism. Retrieved september 29 2015 from http://iis-db.stanford.edu/pubs/24060/INTA89_2_10_Khatib.pdf.

11- Peterson, J. (2013 February). Qatar's International Role : Branding, Investisment and Policy Projection. Policy Brief, 1-3.

12- Pullian , S. (2013 , June). Qatar's Foreing Policies : Building an International Image. Retrieved september 16 2015 from http://www.aucegypt.edu/huss/pols/khamasin/Documents/Qatar's%20Foreign%20Policy_%20Building%20an%20International%20Image%20-%20Sara%20Pulliam.pdf.

13- Steinberg, G. (2012 February). Qatar and The Arab Spring. German Institute for International and Security Affairs .

14- Ulrichson, K. (2012 , October). Small States With a Big Role : Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of The Arab Spring. Sheikh Nasser alMohammad Al-Sabah Publication Series , (3) , 1-8.

15- Ulrichsen, K. (2014 , September). Qatar and the Arab Spring : Policy Drivers and Regional Implications. Carengie Endowment for International Peace .